

قراءة نقدية لبعض فصول كتاب "من البذرة إلى الثمرة صفحات من تاريخ التشيع في تونس" لأحمد سلمان

A Critical Reading of Selected Chapters from Ahmed Salman's Book From
Seed to Fruit: Pages from the History of Shiism in Tunisia

د. حمدي بن الحبيب البدراني، مخبر البحث: وحدة الحديث والسيرة النبوية بجامعة الزيتونة
المعهد العالي لأصول الدين، جامعة الزيتونة تونس.

badranihamdi@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/11/01

تاريخ القبول: 2026/10/13

تاريخ الاستلام: 2026/08/22

ملخص:

يتناول المقال قراءة نقدية لبعض فصول كتاب «من البذرة إلى الثمرة: صفحات من تاريخ التشيع في تونس» لأحمد سلمان، لاختبار مدى اطراد معايير في نقد الروايات التاريخية. وتفترض الدراسة أنّ تطبيق المعايير التي وضعها المؤلف نفسه قد يقود إلى مراجعة بعض نتائجه، خاصة دعوى وجود تشيع إمامي بإفريقية قبل قيام الدولة الفاطمية. واعتمدت المنهج التحليلي المقارن، من خلال فحص معيار القرب الزمني من الحدث في روايتي دخول الحسن والحسين إلى إفريقية، وأبي سفيان والحلواني. فقد رفض المؤلف الرواية الأولى لتأخر ناقلها عن زمن الحدث، بينما قبل الثانية رغم تحقق التأخر نفسه فيها. ولم يبين فرقاً منهجياً كافياً يبرر اختلاف موقفه من الروايتين. وتخلص الدراسة إلى أنّ الإشكال ليس في المعيار النقدي ذاته، بل في عدم اتساق تطبيقه. ويؤثر هذا التفاوت في قوة النتائج الاستدلالية وموضوعيتها.

كلمات مفتاحية: التشيع بإفريقية؛ النقد المنهجي؛ الروايات التاريخية؛ أحمد سلمان؛ اتساق المنهج.

Abstract:

The article critically examines selected chapters of Ahmed Salman's book, *From Seed to Fruit: Pages from the History of Shiism in Tunisia*, assessing the consistency of the criteria he uses to evaluate historical narratives. It argues that applying the author's own criteria may require reconsidering some of his conclusions, particularly his claim that Imami Shiism existed in Ifriqiya before the establishment of the Fatimid state. Using an analytical and comparative approach, the study examines the criterion of temporal proximity to the event in two accounts: the entry of al-Hasan and al-Husayn into Ifriqiya, and the account of Abu Sufyan and al-Hulwani. The author rejects the first account because its transmitter lived after the event, while accepting the second despite the same issue, without providing a sufficient methodological justification for this difference. The study concludes that the problem lies not in the criterion itself, but in its inconsistent application, which weakens the evidential strength of the conclusions. It emphasizes that methodological consistency and the application of the same critical standards to all evidence are essential for ensuring objectivity and strengthening the scholarly value of historical research.

Keywords: Shi'ism in Tunisia; methodological criticism; historical narratives; Ahmad Salman; methodological consistency.

مقدمة :

شهد أحمد سلمان خلال السنوات الأخيرة حضوراً إعلامياً متزايداً، فلم يعد حضوره مقتصرًا على المجال البحثي، بل أصبح من الوجوه التي تستضاف في القنوات التلفزيونية والبرامج الحوارية لتناول قضايا التاريخ الإسلامي والفكر الشيعي، الأمر الذي منح أطروحته انتشاراً واسعاً وتأثيراً في شريحة كبيرة من المتلقين.

ومن أبرز القضايا التي دافع عنها في لقاءاته الإعلامية وفي مؤلفاته القول بوجود تشييع إمامي إثني عشري بإفريقية قبل قيام الدولة الفاطمية، وهي أطروحة جعلها من المرتكزات الأساسية في كتابه «من البذرة إلى الثمرة: صفحات من تاريخ التشيع في تونس»، وسعى إلى الاستدلال عليها بجملة من النصوص والوقائع التاريخية.

ونظرًا لما يترتب على هذه الأطروحة من نتائج تتعلق بإعادة قراءة تاريخ إفريقية الديني والمذهبي، فإنها تستدعي وقفة علمية تتناول أدلتها ومنهجها بالنقد والتحليل، ولا سيما أنّ كثيرًا من الاستنتاجات الواردة في الكتاب بُنيت على قراءة مخصصة للمصادر التاريخية تحتاج إلى المراجعة والمناقشة.

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المقال إلى تقديم قراءة نقدية لبعض فصول الكتاب، من خلال مناقشة عدد من استدلالاته، وبيان ما يعتري بعضها من إشكالات منهجية وتاريخية، اعتماداً على المصادر الأصلية وقواعد البحث العلمي، بعيداً عن الجدل المذهبي أو الشخصي، وانطلاقاً من أنّ النقد العلمي الرصين هو السبيل الأمثل لتقويم المعرفة وإثرائها.

وتقوم الفرضية الرئيسة لهذا المقال على أن المؤلف لو أعاد إخضاع كتابه للمعايير النقدية التي قررها بنفسه، وأعاد قراءة مادّته العلمية في ضوء تلك المعايير، لما انتهى إلى الدفاع عن هذه الأطروحة بالصورة التي عرضها.

ذلك أن منطلق هذه القراءة النقدية لن يكون استيراد منهج مغاير أو فرض معايير خارجية على الكتاب، وإنّما الاحتكام إلى المنهج النقدي الذي اعتمده المؤلف نفسه في تقويم الأخبار والروايات، ثمّ بيان مواضع التباين في تطبيقه، حيث بدا أكثر تشدّداً في نقد الروايات التي لا تؤيد أطروحته، في مقابل قدر من التساهل مع الروايات التي تخدمها. ومن ثمّ، فإنّ هذه الدراسة تسعى إلى اختبار مدى تلازم المنهج مع نتائجه، وبيان أثر الالتزام بمعيار نقدي واحد في إعادة تقييم الأدلة التي استند إليها المؤلف.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في اختبار مدى اطراد تطبيق أحمد سلمان للمعايير النقدية التي اعتمدها في تقويم الروايات التاريخية في كتابه "من البذرة إلى الثمرة: صفحات من تاريخ التشيع في تونس". فعلى الرغم من إعلان المؤلف جملة من الضوابط المنهجية في التعامل مع الأخبار التاريخية، فإن مدى اطراد تطبيق هذه الضوابط في مختلف النماذج التي استند إليها لإثبات وجود تشيع إمامي بإفريقية قبل قيام الدولة الفاطمية لا يزال بحاجة إلى دراسة نقدية مستقلة. وتسعى الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: هل اتّسم تطبيق المؤلف لمعاييره النقدية بالاطراد المنهجي، أم أن تطبيقها اختلف باختلاف النتائج التي تؤدي إليها الروايات محلّ الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

1. إن إعادة فحص الروايات التاريخية في ضوء المعايير التي قررها المؤلف نفسه قد تفضي إلى إعادة النظر في بعض النتائج التي انتهى إليها.
2. إن معيار القرب الزمني من الحدث لم يُطبّق بدرجة واحدة على جميع الروايات التي ناقشها المؤلف.
3. إن الالتزام بتطبيق معيار نقدي موحّد يعزّز القيمة الاستدلالية للنتائج التاريخية، في حين يؤدي التفاوت في تطبيقه إلى إضعافها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- تحليل المنهج النقدي الذي اعتمده أحمد سلمان في تقويم الروايات التاريخية.
- اختبار مدى انتظام تطبيق المعايير النقدية في النماذج التي استند إليها المؤلف.
- تقويم الأدلة المتعلقة بدعوى وجود تشيع إمامي بإفريقية قبل قيام الدولة الفاطمية.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أنها تتناول قضية منهجية قبل أن تكون قضية تاريخية؛ إذ تنصرف إلى تقويم سلامة توظيف المعايير النقدية في تحليل الروايات التاريخية، لا إلى مناقشة الانتماءات المذهبية أو إصدار أحكام عقدية. كما تسهم في إبراز أثر الالتزام بمنهج نقدي واحد في بناء الاستدلال التاريخي، وتؤكد أنّ قوة النتائج لا تعتمد على كثرة الأدلة فحسب، وإنما على سلامة المنهج الذي يحكم توظيفها وتقويمها. ومن ثمّ، تقدّم الدراسة نموذجًا تطبيقيًا يمكن الاستفادة منه في تقويم الأعمال التاريخية التي تعتمد على نقد الأخبار والروايات.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل عدد من الفصول والروايات الواردة في كتاب "من البذرة إلى الثمرة: صفحات من تاريخ التشيع في تونس"، ولا تهدف إلى مناقشة جميع القضايا التي تناولها المؤلف.

الحدود الزمانية: تنحصر في الروايات المتعلقة بالفترة السابقة لقيام الدولة الفاطمية بإفريقية.

الحدود المكانية: تقتصر على إقليم إفريقية بوصفه المجال الجغرافي الذي تدور حوله الروايات محلّ الدراسة.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها:

النقد المنهجي: فحص مدى سلامة تطبيق القواعد والمعايير العلمية في تحليل المادة التاريخية وتقويم نتائجها.

الروايات التاريخية: الأخبار والنقول الواردة في المصادر التاريخية التي اعتمدها المؤلف في بناء استدلاله.

التشيع الإمامي: يقصد به في هذه الدراسة المذهب الإمامي الإثنا عشري بوصفه موضوعًا للبحث التاريخي، دون تناول أبعاده العقيدية أو الفقهية.

اطراد التطبيق المنهجي: التزام الباحث بتطبيق المعيار النقدي ذاته على جميع الأدلة والحالات المتشابهة دون استثناء، بما يضمن وحدة أسس التقويم وعدم تأثرها بالنتائج المراد إثباتها.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

ترتكز الدراسة على مبادئ النقد التاريخي، ولا سيما ما يتعلق بنقد الروايات وتحليل طرق الاستدلال بها في الكتابات التاريخية. كما تستفيد من الأدبيات التي تناولت تاريخ إفريقية، وتاريخ التشيع بها، مع اتخاذ كتاب أحمد سلمان محورًا للتحليل؛ للكشف عن مدى التزامه بالمعايير التي قررها في أثناء مناقشة الروايات التي استند إليها.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة المنهج النقدي بوصفه المنهج الرئيس، من خلال فحص المعايير التي اعتمدها أحمد سلمان في تقويم الروايات التاريخية، واختبار مدى اطراد تطبيقها على مختلف الشواهد التي استند إليها في بناء أطروحته. ويُستعان كذلك بالمنهج التحليلي لتحليل النصوص والروايات، وبالمنهج المقارن لمقارنة كيفية تطبيق المؤلف للمعيار النقدي في نماذج مختارة، ولا سيما الروايات التي قبلها وتلك التي ردها، مع الرجوع إلى المصادر التاريخية الأصلية للتحقق من سياقاتها وأسانيدها التاريخية. وتهدف هذه المناهج مجتمعة إلى تقويم سلامة التطبيق المنهجي، وبيان أثره في النتائج التي خلص إليها المؤلف، دون الخروج عن الأصول النقدية التي قررها هو نفسه.

أداة الدراسة:

لا تعتمد الدراسة أداة ميدانية، لكونها تنتمي إلى الدراسات التاريخية التحليلية، وإنّما تتمثل أدواتها في تحليل النصوص والمصادر التاريخية، والمقارنة بين الروايات، وتحليل المحتوى في ضوء قواعد النقد التاريخي والمبادئ المنهجية التي اعتمدها المؤلف نفسه.

1- التعريف بالمؤلف والكتاب والمنهج النقدي المعتمد فيه

أ- نبذة مختصرة عن المؤلف وكتابه:

يُعدّ أحمد سلمان من الكتاب المنتمين إلى المدرسة الإمامية¹ الإثني عشرية²، وقد عُرف في السنوات الأخيرة بنشاطه البحثي والإعلامي في القضايا المرتبطة بتاريخ التشيع وفكره، من خلال مؤلفاته ومشاركاته في الندوات والبرامج التلفزية³.

ومن أبرز مؤلفاته كتاب «من البذرة إلى الثمرة: صفحات من تاريخ التشيع في تونس»، الذي صدر لأول مرة سنة 2020 عن دار ديار للنشر والتوزيع، ثمّ صدرت له طبعة ثانية سنة 2024 عن دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، مع بعض التغييرات في الإخراج وحجم الكتاب.

وقد جعل المؤلف غاية هذا الكتاب إثبات وجود امتداد تاريخي للتشيع الإمامي في تونس قبل قيام الدولة الفاطمية⁴، مستنداً إلى عدد من الأخبار والروايات والشواهد التاريخية التي رأى أنها تؤيد هذه الأطروحة. وتُعدّ هذه الفكرة المحور الرئيس الذي تدور حوله مباحث الكتاب.

وتقع الطبعة الأولى في نحو 207 صفحات، بينما جاءت الطبعة الثانية في 184 صفحة، نتيجة اختلاف الإخراج الطباعي، مع بقاء المضمون العام للكتاب متقارباً، وإضافة بعض المسائل في الطبعة الجديدة⁵.

وسيقصر هذا المقال على مناقشة بعض الفصول والمواضع التي ترتبط مباشرة بالأطروحة المركزية للكتاب، دون التعرض لجميع مسائله، مع الاقتصار على ما تقتضيه الدراسة من تحليل ونقد، وفق المنهج الذي اعتمده المؤلف نفسه في التعامل مع الروايات والأخبار.

ب- المنهج النقدي الذي اعتمده المؤلف في التعامل مع الروايات التاريخية:

يتوقف إثبات الوقائع التاريخية أو نفىها على سلامة المنهج المتبع في التعامل مع الأخبار والروايات، إذ لا تكفي كثرة النقول أو توافقها الظاهري ما لم تخضع لمعايير نقدية منضبطة، تراعي زمن الرواية، ودرجة اتصالها بالحدث، وطبيعة مصادرها، ومدى انسجامها مع بقية المعطيات التاريخية. ومن ثمّ فإنّ قيمة النتائج التي ينتهي إليها الباحث تظلّ رهينة بمدى تطبيق هذه المعايير على جميع الروايات، دون تمييز بين ما يوافق الفرضية التي يتبناها وما يخالفها.

وبالرجوع إلى كتاب «من البذرة إلى الثمرة: صفحات من تاريخ التشيع في تونس» يتبيّن أنّ المؤلف لم يعتمد منهج القبول المطلق للروايات، وإنّما مارس نقداً لعدد منها، وردّاً بعضها اعتماداً على جملة من المعايير التي رأى أنّها مؤثرة في الاحتجاج التاريخي. ومن أبرز هذه المعايير النظر في الفاصل الزمني بين المؤرخ والواقعة التاريخية، إذ عدّ اتساع هذه الفجوة الزمنية موجباً للتوقف في الخبر أو ردّه، خاصّة إذا كان الراوي متأخراً عن الحدث بعدة قرون، وهو ما يظهر في بعض المواضع من الكتاب⁶.

ويكشف هذا المسلك عن إدراك المؤلف لأهمية القرب الزمني من الحدث في تقويم الأخبار التاريخية، وهو معيار له مكانته في الدراسات التاريخية⁷، إذ إن الرواية كلما اقتربت من زمن الواقعة كانت - من حيث الأصل - أولى بالنظر من الرواية المتأخرة، ما لم تقم قرائن أخرى تعززها أو تضعفها. غير أنّ الإشكال المنهجي لا يكمن في اعتماد هذا المعيار في حدّ ذاته، وإنّما في مدى التزام المؤلف بتطبيقه تطبيقاً مطرّداً على جميع الروايات التي ناقشها. فالمعيار العلمي لا يكتسب قيمته بمجرد تقريره، وإنّما بثباته في جميع المواطن، لأنّ اختلاف التطبيق يؤدي بالضرورة إلى اختلاف النتائج، ولو بقي المعيار المعلن واحداً.

ومن هنا فإنّ هذا المقال لا يناقش مشروعية المعيار الذي اعتمده المؤلف، بل ينطلق من التسليم به ابتداءً، ثمّ يختبر مدى التزامه به في مختلف المواضيع. وسيكون مدار البحث بيان ما إذا كان المؤلف قد طبّق هذا الأصل تطبيقاً واحداً على جميع الأخبار، أم أنّه عدل عنه في بعض الروايات التي تخدم الفكرة المركزية التي قام عليها الكتاب. وعلى هذا الأساس ستنال الصفحات الآتية نماذج تطبيقية تكشف مدى اتساق المنهج مع نتائجه، من خلال مقارنة الروايات التي ردها المؤلف بالروايات التي قبلها واحتجّ بها.

2- الروايات التاريخية محلّ الدراسة

أ- رواية دخول الحسين - عليه السلام - إلى إفريقيا:

تناول أحمد سلمان في معرض حديثه عن تاريخ إفريقية قبل قيام الدولة الفاطمية الرواية التي تفيد بدخول الحسن والحسين - عليهما السلام - إلى إفريقية في أثناء الفتوحات الإسلامية، وانتهى إلى ردها وعدم الاحتجاج بها، معتبراً أنّها لا تصلح لإثبات ما تضمنته من أحداث تاريخية.

وقد أسس المؤلف موقفه من هذه الرواية على جملة من الاعتبارات، كان أبرزها أن أشهر من نقل هذا الخبر هو عبد الرحمن بن خلدون، وأنّه متأخر عن الواقعة التاريخية بما يتجاوز سبعة قرون⁸، الأمر الذي يجعل الرواية - في نظره⁹ - فاقدة لأحد أهمّ عناصر الاحتجاج التاريخي، وهو القرب الزمني من الحدث. ومن ثمّ رأى أنّ هذا البعد الزمني كافٍ لإثارة الشكّ في الخبر، ومنع الاستدلال به في إعادة بناء الوقائع التاريخية¹⁰.

ويكشف هذا التعليل عن تبني المؤلف لمعيار نقدي واضح، مؤداه أنّ الرواية المتأخرة زمنياً عن الواقعة بعدة قرون لا تصلح بمجرد إثبات حدث تاريخي، ما لم تسندها شواهد معاصرة أو قريبة العهد بالواقعة. وهو معيار له وجاهته من حيث الأصل، إذا طُبّق تطبيقاً منسجماً على سائر الأخبار والروايات.

ولا يناقش هذا المقال في هذا الموضع صحّة رواية دخول الحسين - عليه السلام - إلى إفريقية أو ضعفها، ولا يهدف إلى إثباتها أو نفيها؛ إذ ليس ذلك هو محلّ البحث. وإنّما المقصود هو الوقوف عند الأساس المنهجي الذي اعتمده المؤلف في ردها، باعتبار أنّ هذا الأساس سيكون هو المعيار الذي تُقاس عليه بقية الروايات التي قبلها أو ردها في الكتاب.

ومن ثمّ فإن قيمة هذا المثال لا تكمن في خصوص الرواية نفسها، وإنّما في كونه يكشف عن قاعدة نقدية صرّح بها المؤلف واعتمدها في تقويم الأخبار. وسيكون من اللازم، عند دراسة الروايات الأخرى التي بنى عليها أطروحته، اختبار مدى التزامه بهذه القاعدة، وهل حافظ على تطبيقها في جميع المواضع، أم وقع في استثناءات أثرت في النتائج التي انتهى إليها.

ب- رواية أبي سفيان والحلواني وأثرها في بناء أطروحة الكتاب:

تُعد رواية قدوم أبي سفيان والحلواني إلى إفريقية من أهمّ الروايات التي اعتمد عليها أحمد سلمان في بناء أطروحته¹¹، إذ لم يتعامل معها بوصفها خبراً تاريخياً عارضاً، وإنّما جعلها منطلقاً لإثبات وجود نشاط إمامي بإفريقية قبل قيام الدولة العبيدية، وبنى عليها عدداً من النتائج التي تكررت في مواضع متعددة من الكتاب¹².

وقد أورد المؤلف هذه الرواية عن بعض المؤرخين المتأخرين¹³ عن الحادثة، وفي مقدمتهم القاضي النعمان¹⁴ (ت 363 هـ)، واستند إليها في تقرير دعواه، فقال: "فهذه النصوص المتضافرة تشترك في وجود بعثة دينية دعوية من المشرق أريد بها تعريف البربر بمذهب أهل البيت، وأنّ هذه البعثة تتكون من دايعيتين استقرّا بين البربر سنين طويلة وماتا بينهم، وأنّ الرجل الأول يعرف "بالحلواني" والثاني "بأبي سفيان"¹⁵.

ويظهر من خلال هذا النصّ أنّ المؤلف منح هذه الرواية قيمة استدلالية كبيرة¹⁶، وجعلها أحد الأسس التي تقوم عليها الفكرة الرئيسة للكتاب، وهي إثبات وجود التشيع الإمامي بإفريقية قبل قيام الدولة الفاطمية.

كما أنّ أصل هذه الرواية يعود إلى القاضي النعمان (ت 363 هـ)، الذي أوردتها في مصنّفه¹⁷، ونصّه: "قدم إلى المغرب في سنة خمسة وأربعين ومائة رجلان من المشرق، قيل: إنّ أبا عبد الله جعفر بن محمّد (صلوات الله عليه) بعثهما وأمرهما أن يبسطا ظاهر علم الأنمة وينشروا فضلهم. وأمرهما أن يتجاوزا إفريقية إلى حدود البربر، ثمّ يفترقان فينزل كلّ واحد منهما ناحية... إلى أن قال: وكان يقول - أي الحلواني - : بعثت أنا وأبو سفيان فقبل لنا: اذهبا إلى المغرب، فإنكما تأتيا أرضاً بوراً، فاحرثاها، وكرباها، وذللّاها، إلى أن يأتيها صاحب البذر، فيجدها مذلّلة فيبذر حبّه فيها"¹⁸.

ويلاحظ أنّ القاضي النعمان (ت 363 هـ) لم يكن معاصراً للواقعة التي يرويها، وإنّما دوّنّها بعد زمن يفصل بينه وبينها بنحو قرنين، الأمر الذي يجعل هذه الرواية داخلة في دائرة الأخبار المتأخرة زمنياً عن الحدث.

ولا يقصد هذا المبحث مناقشة صحة هذه الرواية أو ضعفها، وإنّما بيان مكانتها في البناء الاستدلالي للكتاب، إذ إنّ المؤلف لم يوردها على سبيل الحكاية التاريخية، وإنّما جعلها دليلاً لإثبات أطروحته المركزية.

وعليه، فإنّ مناقشة هذه الرواية لن تكون من حيث مضمونها فحسب، وإنّما من حيث المنهج الذي اتُّبع في الاحتجاج بها، وهو ما سيُعالج في المبحث الآتي من خلال مقارنتها بالروايات التي رَدّها المؤلف اعتمادًا على المعيار نفسه الذي قرره في كتابه.

3- المعيار النقدي بين التقرير والتطبيق: قراءة مقارنة لرواية الحسنين ورواية أبي سفيان والحلواني:

تقوم قيمة أي منهج نقدي على مدى اطراحه، لا على مجرد الإعلان عنه أو تقريره. فالباحث حين يضع معيارًا لقبول الروايات أو رَدّها، فإنّ هذا المعيار يفقد قيمته العلمية إذا لم يُطَبَّق على جميع الروايات المتشابهة تطبيقًا واحدًا، دون أن يتأثر بموافقة الرواية للنتيجة التي يرجوها أو مخالفتها لها. ومن هنا كان الاتساق المنهجي أحد أهم مقوّمات البحث العلمي، لأنّه الضامن لتحرر الباحث من الانتقائية في التعامل مع الأدلّة.

ولا يختلف الباحثون في أنّ الأخبار التاريخية لا تُقبل لمجرد ورودها في مصدر من المصادر، كما أنّها لا تُرد لمجرد مخالفتها لما اشتهر أو استقر، وإنّما تخضع لجملة من الضوابط التي يُنظر من خلالها في قيمة الخبر، ومصدره، وسنده، وزمن تدوينه، والقرائن التي تعضده أو تضعفه. غير أنّ هذه الضوابط لا تحقّق غايتها إلا إذا استُعملت استعمالًا مطردًا، لأنّ اختلاف تطبيقها يؤدي إلى اختلاف النتائج، لا بسبب اختلاف الأدلّة، وإنّما بسبب اختلاف طريقة التعامل معها.

وبالرجوع إلى كتاب «من البذرة إلى الثمرة: صفحات من تاريخ التشيع في تونس» يتبيّن أنّ أحمد سلمان جعل من البعد الزمني بين المؤرخ والواقعة أحد المعايير المؤثرة في تقويم الأخبار التاريخية. فقد ردّ رواية دخول الحسنين -عليهما السلام- إلى إفريقية، معللاً ذلك بأن أشهر من نقلها هو ابن خلدون، وأنّه متأخر عن الحادثة بما يقارب ثمانية قرون، وهو ما رآه مانعًا من الاحتجاج بها.

وقد جاء في كلامه: "من المعروف أنّ ابن خلدون قد توفي في بدايات القرن التاسع وتحديدًا في سنة 808 هـ، وهذه الحادثة قد حصلت في سنة 25 هـ أي أنّنا أمام فارق زمني يتجاوز سبعة قرون، وهذا ما يجعلنا أمام سؤال ملّح: هل يمكن الاعتماد على ابن خلدون في هذا النقل دون أن يذكر سندًا للحادثة أو يكون له سلف في ذلك؟"¹⁹.

ويُفهم من هذا النصّ أنّ المؤلف لا ينظر إلى الفاصل الزمني على أنّه مجرد ملاحظة تاريخية، بل يجعله عنصرًا مؤثرًا في قبول الرواية أو رَدّها، حتّى إنّ بني عليه حكمه بعدم صلاحية الرواية للاستدلال. وهذا يعني أنّ المؤلف قد قرر لنفسه معيارًا نقديًا واضحًا، مفاده أنّ الرواية التي ينفرّد بنقلها مؤرخ متأخر عن الواقعة بعدة قرون لا تصلح لإثبات حدث تاريخي.

وهذا المعيار – من حيث أصله – لا يثير إشكالًا؛ إذ إنّ الدراسات التاريخية كثيرًا ما تنظر إلى عامل الزمن بوصفه أحد العناصر التي تؤثر في قوة الخبر، وإن لم يكن العنصر الوحيد. ولذلك فإنّ هذا المقال لا يناقش سلامة هذا المعيار من حيث المبدأ، ولا يعترض على مشروعية الاستناد إليه، وإنّما ينطلق من التسليم به، ثمّ يبحث في مدى التزام المؤلف نفسه بتطبيقه على جميع الروايات التي استند إليها.

وعند الانتقال إلى الرواية التي جعلها المؤلف أساساً لإثبات وجود النشاط الإمامي بإفريقية قبل قيام الدولة الفاطمية، وهي رواية أبي سفيان والحلواني، نجد أنّ المؤلف لم يتعامل معها بالطريقة نفسها، بل احتجّ بها وجعلها من الدعائم الرئيسة لأطروحته.

ومن المعلوم -كما ذكرت آنفا- أنّ القاضي النعمان (ت 363 هـ) ليس معاصراً للواقعة التي يرونها، وإنّما يفصل بينه وبينها ما يقارب قرنين من الزمان. ومع ذلك لم ير المؤلف أنّ هذا الفاصل الزمني مانع من قبول الرواية أو سبباً للتوقف في الاحتجاج بها، بل جعلها دليلاً رئيساً في بناء تصوره التاريخي.

وهنا يثور السؤال المنهجي الذي يمثل جوهر هذا البحث: إذا كان البعد الزمني بين ابن خلدون والواقعة موجباً لردّ روايته، فلماذا لم يكن البعد الزمني بين القاضي النعمان والواقعة موجباً للتوقف في روايته أو إخضاعها للمعيار نفسه؟ وما العلة التي جعلت المعيار يعمل في الحالة الأولى ويتوقف في الحالة الثانية؟

ولا يهدف هذا التساؤل إلى إثبات صحة رواية الحسنين أو إبطال رواية أبي سفيان والحلواني، لأنّ صحة الروايات ليست هي محل النزاع في هذا الموضوع، وإنّما المقصود هو اختبار أطراد المنهج النقدي الذي أعلن المؤلف اعتماده. إذ إنّ الباحث إذا ردّ رواية بسبب معيار معيّن، ثمّ قبل رواية أخرى مع تحقّق المعيار نفسه فيها، أصبح لزاماً عليه أن يبيّن سبب هذا الاستثناء، وأن يقيم الدليل على وجود فارق مؤثر بين الروائيتين، وإلا فإنّ المعيار يفقد صفة العموم التي بُني عليها.

ومن خلال النصوص السابقة لا يظهر أنّ المؤلف قد أقام هذا الفارق، بل إنّ معيار البعد الزمني استُعمل في الموضوع الأول لإسقاط الرواية، ثمّ لم يُستعمل في الموضوع الثاني مع أنّ موجباً قائماً أيضاً. وهذا ما يجعل الإشكال متعلّقاً بطريقة تطبيق المنهج، لا بالمنهج نفسه.

ويزداد هذا الإشكال وضوحاً إذا استحضرنّا أنّ الرواية الثانية ليست رواية هامشية في الكتاب، وإنّما تمثل ركيزة أساسية في البناء الاستدلالي الذي أقامه المؤلف لإثبات وجود التشيع الإمامي بإفريقية قبل ظهور الدولة العبيدية. ومن ثمّ فإنّ قبولها لم يكن قبولاً لخبر تاريخي جزئي، وإنّما كان قبولاً لدليل ترتبت عليه نتائج متعددة، وأُسست عليه أحكام تاريخية واسعة.

ولو أنّ المؤلف التزم بالمعيار الذي قرره في نقد رواية ابن خلدون، لكان مقتضى ذلك أن يخضع رواية القاضي النعمان للفحص نفسه، وأن يبيّن أسباب قبولها رغم تحقّق الوصف الذي جعله موجباً لردّ الرواية الأولى. أمّا الاقتصار على تطبيق المعيار في الأخبار المخالفة للأطروحة، مع عدم إعماله في الأخبار المؤيدة لها، فإنّه يوقع البحث في صورة من صور الانتقائية المنهجية التي تؤثر في قوة النتائج.

ومن هنا فإنّ محل النقد في هذا المقال ليس القاضي النعمان، ولا ابن خلدون، ولا الروائيتين في ذاتهما، وإنّما هو طريقة الاحتجاج بهما. فالباحث حرّ في اختيار المعيار الذي يراه صالحاً للنقد التاريخي، لكنّه متى اختاره أصبح ملزماً بتطبيقه على جميع الأخبار التي تدخل تحت مقتضاه، لأنّ وحدة المعيار هي

التي تمنح البحث تماسكه، أما اختلافه باختلاف النتائج فإنه يضعف قيمة الاستدلال، ويجعل النتيجة أقرب إلى أن تكون سابقة على الدليل، بدل أن تكون ثمرة له.

وفي ضوء ما سبق من مراجعة نقدية لبعض الفصول والقضايا الواردة في كتاب «من البذرة إلى الثمرة: صفحات من تاريخ التشيع في تونس»، وما كشفت عنه الدراسة من ملاحظات تتصل بعرض بعض الروايات التاريخية ومناقشة معايير الحكم عليها، يبرز في ختام هذه الدراسة السؤال الآتي: «ماذا لو أعاد أحمد سلمان قراءة كتابه مرتين؟»؛ إذ ليس المراد مجرد إعادة القراءة، وإنما إعادة إخضاع الكتاب للمعايير النقدية التي قررها مؤلفه نفسه. فلو أعاد النظر في الروايات وفق الميزان ذاته الذي وزن به غيرها، لكان ذلك أدعى إلى اتساق المنهج، وأقرب إلى إعادة تقييم بعض النتائج التي انتهى إليها في ضوء القواعد التي التزم بها ابتداءً.

الخاتمة والنتائج:

سعت هذه الدراسة إلى قراءة بعض فصول كتاب «من البذرة إلى الثمرة: صفحات من تاريخ التشيع في تونس» من زاوية منهجية، دون الانشغال بإثبات موقف تاريخي أو نفيه، إذ انصبَّ اهتمامها على اختبار المنهج النقدي الذي اعتمده المؤلف في التعامل مع الروايات التاريخية. وقد أظهرت المقارنة بين النماذج المدروسة أنّ الإشكال لا يكمن في اعتماد معيار نقدي معيّن، وإنّما في تفاوت تطبيقه بين الروايات، وهو ما انعكس على النتائج التي انتهى إليها الكتاب.

وببقى هذا المقال محاولةً لفتح باب الحوار العلمي حول منهج قراءة المصادر التاريخية، انطلاقاً من أنّ مراجعة المناهج وتقويمها ليست انتقاصاً من الباحثين، بل هي من أهمّ الوسائل التي تتقدم بها الدراسات التاريخية، وترسخ بها قيم الموضوعية والنزاهة العلمية.

وبعد دراسة المنهج الذي اعتمده أحمد سلمان في التعامل مع الروايات التاريخية، ومقارنة تطبيقاته العملية في عدد من النماذج، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1- تبين أنّ المؤلف لم يعتمد منهج القبول المطلق للأخبار التاريخية، وإنّما مارس نقداً للروايات، وجعل من جملة معايير النظر في الفاصل الزمني بين الراوي والواقعة التاريخية.

2- اعتمد المؤلف في ردّه لرواية دخول الحسن والحسين ﷺ إلى إفريقية على تأخر نقلها عن زمن الواقعة، وعدّ هذا الفاصل الزمني سبباً للتشكيك في الرواية وعدم الاحتجاج بها.

3- احتلت رواية أبي سفيان والحلواني موقعاً محورياً في البناء الاستدلالي للكتاب، إذ أقام عليها المؤلف جانباً مهمّاً من أطروحته المتعلقة بوجود التشيع الإمامي بإفريقية قبل قيام الدولة الفاطمية.

- 4- أظهرت المقارنة بين الروايتين أنّ المعيار الذي استعمله المؤلف في ردّ الرواية الأولى لم يجر تطبيقه بالقدر نفسه على الرواية الثانية، رغم وجود فاصل زمني بين روايتها والواقعة التاريخية، وهو ما يثير إشكالاً يتعلّق بالتطبيق المنهجي.
- 5- خلصت الدراسة إلى أنّ موطن النقد لا يتعلّق بإثبات صحة إحدى الروايتين أو بطلان الأخرى، وإنّما يتمثل في مدى اطراد تطبيق المعيار النقدي الذي قرره المؤلف، إذ إن سلامة المنهج تقاس بثبات تطبيقه على جميع الروايات المتشابهة.
- 6- تؤكد هذه الدراسة أنّ اختلاف التطبيقات يؤدي إلى إضعاف القيمة الاستدلالية للنتائج، لأنّ قوة النتيجة العلمية تتوقف على انسجامها مع المنهج الذي أسست عليه.
- 7- تبين أنّ إعادة النظر في الروايات وفق المعايير التي قررها المؤلف نفسه قد تقود إلى مراجعة بعض النتائج التي انتهى إليها، أو على الأقل إلى إعادة تقويم الأدلة التي أقام عليها أطروحاته.
- 8- تؤكد هذه الدراسة أنّ النقد العلمي يظلّ أداةً لتقويم المناهج وتصحيح مسارات البحث، وأنّ إلزام الباحث بالمعايير التي ارتضاها لنفسه يُعدّ من أبرز صور النقد الأكاديمي الموضوعي، وهو أقرب السبل إلى ترسيخ النزاهة العلمية.

الهوامش والإحالات:

¹ - عرّف الشهرستاني الإمامية بقوله: "هم القائلون بإمامة علي -عليه السلام- نصّاً ظاهراً، وتعييناً صادقاً، من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين". (الشهرستاني محمد بن عبد الكريم، 1992م، الملل والنحل، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج1 / ص163).

² - عرّف هذه الفرقة محمد جواد مغنية (أحد شيوخ الإمامية المعاصرين) قائلاً: "الإثنا عشرية نعت يطلق على الشيعة الإمامية القائلة بإثني عشر إماماً تعينهم بأسمائهم". (مغنية محمد جواد، د.ت، الشيعة في الميزان، د.ط، دار الشروق، القاهرة - مصر، ص427).

³ - انظر ترجمته في: موقع فيصل نور، رابط المقال:

https://www.fnoor.com/main/articles.aspx?article_no=58942

⁴ - الدولة الفاطمية: دولة إسماعيلية شيعية قامت في إفريقية سنة 297هـ/909م بقيادة عبيد الله المهدي، بعد إسقاط دولة الأغالبة، واتخذت من المهدية عاصمةً لها، ثم انتقلت إلى مصر في عهد المعز لدين الله سنة 358هـ/969م، واتخذت القاهرة مقراً للخلافة، وبسطت نفوذها على مصر وأجزاء من بلاد الشام والحجاز. واستمرت الخلافة الفاطمية حتى سنة 567هـ/1171م، حين أنهى صلاح الدين الأيوبي حكمها في مصر. انظر:

الموسوعة العربية، رابط المقال: https://arab-ency.com.sy/details/7601?utm_source=chatgpt.com

⁵ - أشار أحمد سلمان إلى أنه عثر على رواية تاريخية تفيد بقدوم أحد أحفاد الإمام موسى الكاظم إلى تونس قبل قيام الدولة الفاطمية، وأن الأغلبية قتلوه، وذكر أن هذه المعلومة لم تُدرج في الطبعين الأولى والثانية من كتابه *من البذرة إلى الثمرة*، وأنه يفكر في إصدار طبعة ثالثة يضيف إليها هذه الرواية. جاء ذلك في حديثه ضمن بودكاست «حبر» على قناة الغدير الفضائية، المنشور بتاريخ 26 / 07 / 2026. وينبغي التنبيه إلى أن هذه الرواية تُنسب إلى المؤلف في هذا الموضع، ولا يصح اعتمادها بوصفها حقيقة تاريخية ثابتة إلا بعد الرجوع إلى مصدرها الأصلي ودراسة إسنادها ومقارنتها بالمصادر التاريخية المعاصرة للفترة. رابط كلامه عن هذه المسألة في الحلقة:

<https://www.youtube.com/watch?v=sRpwJtFMWkQ>

⁶ - سلمان أحمد، 2020م، *من البذرة إلى الثمرة "صفحات من تاريخ التشيع في تونس"*، ط1، دار ديار للنشر والتوزيع، تونس، ص58 – 59.

⁷ - صالح سحر سعيد، 2026م، منهج النقد التاريخي ودوره في تقويم الروايات والأحداث، مقال منشور بالموقع الرسمي لجريدة التأخي، (تاريخ زيارة الموقع: 08 - 08 - 2026)، رابط المقال: <https://altaakhi.net/2026/03/230401>

⁸ - سلمان أحمد، *من البذرة إلى الثمرة "صفحات من تاريخ التشيع في تونس"*، ص58.

⁹ - لا يبدو دقيقاً القول إن أحمد سلمان كان أول من انتقد رواية دخول الحسين إلى إفريقية استناداً إلى بُعد ابن خلدون الزمني عن الحدث؛ إذ سبقه إلى هذا النقد عدد من الباحثين من الإمامية، ممن ناقشوا الرواية من الجهة نفسها، ولم يُشر إليهم أحمد سلمان في موضعه. ومن هؤلاء حسن الشيخ عبد الأمير الظاهلي، الذي تناول هذه المسألة في كتابه *الإمام الحسن والفتوحات الإسلامية*، الصادر قبل كتاب أحمد سلمان *من البذرة إلى الثمرة* بأربع سنوات. (الظاهلي حسن الشيخ عبد الأمير، 2016م، *الإمام الحسن والفتوحات الإسلامية*، ط1، مركز الإمام الحسن للدراسات التخصصية، النجف - العراق، ص8).

¹⁰ - لا يصح إطلاق القول بأن شيوخ الإمامية قد ردّوا رواية مشاركة الحسين في فتوحات إفريقية أو رفضوها جملة؛ إذ تكشف المصادر عن وجود اتجاه آخر قبل الرواية ولم يستبعدوها. ومن ذلك ما أورده باقر الشريف القرشي في *موسوعة سيرة أهل البيت* (ج 10، ص 247-248)، حيث قبل رواية مشاركة الحسين في الفتح ولم يورد ردّاً عليها أو تشكيكاً في أصلها. وكذلك يظهر قبول الرواية عند ياسر الحبيب في معرض إجابته عن سؤال حول مصادر مشاركة الحسين في فتوحات إفريقية، إذ أقرّ بأصل المشاركة، وقد نُشرت إجابته في موقع "القطرة". وهذا رابط الإجابة: <http://al-qatrah.net/an414>

¹¹ - يُلاحظ أن أحمد سلمان لم يطرح قضية دخول أبي سفيان والحلواني في سياق بحثٍ مكتوب فحسب، بل كَرَّرَ عرضها في عدد من برامج وحواراته الإعلامية، بما جعلها حاضرة بصورة لافتة في خطابه العام. فقد تناول هذه المسألة في برنامج "للتاريخ"، كما عرضها في محاضرة بعنوان "تاريخ التشيع في تونس"، فضلاً عن تناولها في عدد كبير من حلقات البودكاست والحوارات المرئية. وقد أسهم هذا التكرار في تقديم الرواية للمتلقى بوصفها حقيقة تاريخية مستقرة، حتى بدت في بعض الطروحات وكأنها من المسلّمات التي لا تحتاج إلى مزيد من التحقق أو المناقشة النقدية. ومن ثمّ، فإن كثرة حضور الرواية في خطابه الإعلامي تستحق الالتفات عند تقويم منهجه في

التعامل معها، ولا سيما أن تكرار عرض الرواية وتوسيع دائرة تداولها إعلاميًا لا يقوم مقام التوثيق التاريخي ولا يغني عن فحص أسانيدھا ومصادرها ومقارنتھا بالمصادر المبكرة. ومن بين المواضع التي تناول فيها أحمد سلمان هذه القضية: برنامج «للتاريخ» (وهذا رابط الحلقة: https://www.youtube.com/watch?v=L_bUJtfr4A)، ومحاضرة «تاريخ التشيع في تونس» (رابط المحاضرة: <https://www.youtube.com/watch?v=l3xkBYsdihs>)، وعدد من حلقات البودكاست، ومنها الروابط الآتية: <https://www.youtube.com/watch?v=gorDZPoOfc0>، <https://www.youtube.com/watch?v=qor->، <https://www.youtube.com/watch?v=sRpwJtFMWkQ.vzuQJQ>.

¹² - سلمان أحمد، من البذرة إلى الثمرة "صفحات من تاريخ التشيع في تونس"، ص 67 - 68 - 69 - 74 - 75 - 140.

¹³ - أورد هذه الرواية عددٌ من المؤرخين المتأخرين عن زمن الحادثة، ممن ذكرهم أحمد سلمان، ومنهم: ابن الأثير الجزري (ت 630هـ) في *الكامل في التاريخ* (6م / 450)، وعبد الرحمن بن خلدون (ت 808هـ) في *تاريخه* (ج4 / ص41)، وتقي الدين المقرئ (ت 845هـ) في *تعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء* (ص41).

¹⁴ القاضي النعمان (ت 363هـ/974م): أبو حنيفة النعمان بن محمد بن منصور التميمي، فقيه ومؤرخ وقاضي إسماعيلي، وأحد أبرز أعلام الدولة الفاطمية في القرن الرابع الهجري. نشأ في إفريقية، ثم التحق بالدعوة الإسماعيلية، وتولى عددًا من المناصب القضائية والعلمية في ظل الدولة الفاطمية، إلى أن عينه الخليفة المعز لدين الله قاضيًا للقضاة. ويُعد من أبرز منظري الفقه الإسماعيلي، ومن أشهر مؤلفاته *دعائم الإسلام* وشرح *الأخبار وافتتاح الدعوة*. توفي بالقاهرة سنة 363هـ/974م. (انظر ترجمته في: تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ (ج1 / ص188)، وفيات الأعيان لابن خلكان (م5 / ص415).

¹⁵ - سلمان أحمد، من البذرة إلى الثمرة "صفحات من تاريخ التشيع في تونس"، ص 68 - 69.

¹⁶ - ومن اللافت أن أحمد سلمان أورد رواية أبي سفيان والحلواني في حواراته وكتاباتهما وكأنهما من الروايات التي استخرجها من مظان التاريخ بعد بحثٍ وتنقيب، بما قد يوحي للقارئ بأنها كانت مجهولة أو غائبة عن الدراسات السابقة، والحال أن هذه الرواية لم تكن مما انفرد هو بالكشف عنها؛ فقد سبقه عبد الحفيظ البناني بإيرادها في كتابه "مدخل إلى تاريخ التشيع في تونس"، الصادر قبل كتاب أحمد سلمان بنحو عشر سنوات. (انظر: البناني عبد الحفيظ، 1432 هـ، مدخل إلى تاريخ التشيع في تونس، مركز الأبحاث العقائدية، قم - إيران، ص 165-167).

¹⁷ - تجدر الإشارة إلى أن القاضي النعمان أورد خبر دخول أبي سفيان والحلواني إلى إفريقية في مصنفين من مصنّفاته؛ ففي *افتتاح الدعوة* ذكر الخبر مقرونًا بتحديد زمني لدخولهما، بينما أعاد إيرادها في شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار دون أن يحدد تاريخًا لورودهما. (القاضي النعمان، 1431 هـ، شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، ت. محمد الحسيني الجلال، ط2، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ج3 / ص413).

¹⁸ - القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، ت. فرحات الدشراوي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ص 26 - 29، بتصرف يسير.

¹⁹ - سلمان أحمد، من البذرة إلى الثمرة "صفحات من تاريخ التشيع في تونس"، ص 58 - 59.